

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٢ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

د. محمد هادي الحويلة
عضو مجلس الأمة

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

محمد هادي الحويلة
٢٠١٧/١١/٢٢

اقترح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(مادة أولى)

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي المستشفى على جميع التخصصات والخدمات الطبية والجراحية، وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

(مادة ثانية)

تخصص المستشفى لعلاج المواطنين في جميع التخصصات والجراحات والخدمات الطبية ، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لغير الكويتيين.

(مادة ثالثة)

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد في المحافظة على أن لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

(مادة رابعة)

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

(مادة خامسة)

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(مادة سادسة)

تدرج في الميزانيات السنوية اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

(مادة سابعة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

انطلاقاً من نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على " تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة " ، وتدعيماً للرعاية الصحية للمواطنين، وسعيًا للوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية، وتنمية لجميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بها والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون.

والذي ينص في المادة الأولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي على جميع التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

وقد حددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنون الكويتيون فقط وذلك بهدف تلبية احتياجاتهم الصحية من ناحية ولعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات المواطن فقط من ناحية أخرى في ظل الازدحام الكبير الذي تعاني منه المستشفيات الكويتية كافة بسبب أن أعداد المقيمين في الكويت تفوق أعداد المواطنين بمراحل، وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة ما إذا استدعت الظروف ذلك.

وقد نصت المادة الثالثة على إلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد في المحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا تقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.



State of Kuwait

دولة الكويت

ونصت المادة الرابعة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحل المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

ونصت المادة الخامسة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.